معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS-2 المدفوعات على أساس الأسهم

صدر هذا المعيار في 2004 واصبح ساري المفعول اعتبارا من 2005/01/01 وقد جاء لبيان كيفية معالجة وعرض العمليات المعلقة بحصول المنشأة على سلع أو خدمات بما فيها المعاملات التي تتم مع العاملين مقابل التسديد بأدوات حقوق ملكية وقد تأخذ صورة آسهم أو خيارات أسهم.

هدف المعيار

يهدف إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن العمليات التي تتضمن التسديد من خلال إصدار أسهم، وبشكل خاص يتطلب المعيار أن تنعكس آثار تلك العمليات في بيان الدخل والمركز المالي، بما في ذلك المصاريف المرتبطة بمنح العاملين المتضمنة خيارات الأسهم.

نطاق المعيار

يجب أن يطبق على كافة عمليات الدفع التي تتم على أساس الأسهم وخاصة:

1-تسويات حقوق الملكية: أي العمليات التي تشمل حصول المنشأة على سلع أو خدمات ويتم السداد من خلال أدوات حقوق الملكية وتشمل الأسهم وخيارات السداد بالأسهم.

2-تسويات نقدية على أساس سعر السهم: وهي عمليات السداد على أساس سعر السهم لتسوية نقدية، حيث تحصل المنشأة على سلع أو خدمات مقابل تحمل إلتزام اتجاه الموردين بسداد مبالغ يتم تحديدها على أساس سعر أسهم المنشأة أو أي أدوات حقوق ملكية أخرى.

3-العمليات التي تحصل المنشأة من خلالها على سلع أو خدمات بحيث تتضمن شروط الاتفاق إعطاء المنشأة أو المورد لهذه السلع أو الخدمات الخيار في أن تتم عملية التسديد نقدا أو بأصول أخرى أو من خلال إصدار أدوات حقوق الملكية.

التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار

-تسويات حقوق الملكية: هي عمليات الدفع على أساس السهم لتسوية حقوق ملكية عند حصول المنشأة على سلع وخدمات ويتم السداد على شكل أدوات حقوق ملكية إما أسهم أو خيارات التسديد بأسهم.

-عمليات الدفع على أساس الأسهم: هي العمليات التي تتضمن حصول المنشأة على سلع أو خدمات مقابل أدوات حقوق ملكية في المنشأة، وقد تكون على أساس أسهم أو إبرام عقود خيارات الأسهم، أو أن تحصل المنشأة على سلع أو خدمات مقابل التزامها بالتسديد بمبالغ يتم تحديدها على أساس التغير في أسعار أسهم المنشأة أو أي أدوات حقوق ملكية أخرى للمنشأة.

-تاريخ المنح: التاريخ الذي تتفق فيه المنشأة مع طرف آخر بما في ذلك أي من العاملين على اتفاقية دفع على أساس الأسهم، وفي هذا التاريخ تتفاوض وتتفق المنشأة مع طرف آخر على منحه نقدية أو أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية المنشأة شريطة الوفاء بالشروط المحددة لهذا المنح من قبل الطرف الآخر.

-قيمة ضمنية ذاتية: تمثل الفرق بين القيمة العادلة للأسهم التي يكون للطرف الآخر المقابل حق الحصول عليها أو الإكتتاب فيها والسعر المحدد للتنفيذ الذي يكون مطلوب من الطرف المقابل دفعه(إذا التزم بدفع مبلغ معين) مقابل هذه الأسهم.

-خيار السهم: هو عقد يعطي لحامله الحق دون الإلتزام بذلك للاكتتاب بأسهم منشأة بسعر محدد أو قابل للتحديد خلال فترة زمنية معينة.

-فترة الوفاء بالشروط: هي فترة يجب خلالها استيفاء جميع شروط التحويل المحددة في اتفاقية الدفع على أساس السهم.

متطلبات المعيار

1-يتطلب الاعتراف بالسلع (زيادة الأصول)والخدمات التي تم تسلمها أو الحصول عليها في عملية تسديد على أساس الأسهم بتاريخ الحصول على السلعة أو تقديم الخدمة. وإذا كانت عملية التسديد مبنية على أساس تسويات حقوق ملكية (إصدار أسهم) فيتم زيادة حقوق الملكية ، أما إذا كانت عملية التسوية على أساس النقدية فيتم الإعتراف بالتزامات.

2-عندما تكون السلع او الخدمات التي تم الحصول عليها في عمليات التسديد على أساس السهم غير مؤهلة ليعترف بها كأصل (لا تتوفر بها خصائص الأصول) فإنه يجب الاعتراف بها كمصروف(تستنفذ فورا).

3- عمليات التسديد على أساس حقوق الملكية (مع الأطراف الخارجية): يتم قياس جميع العمليات التي يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بتاريخ الشراء، وإذا تعذر تحديد

القيمة العادلة لتلك السلع أو الخدمات المستلمة بتاريخ الشراء بموثوقية ففي هذه الحالة يتم قياس القيمة العادلة للسلع والخدمات من خلال القيمة العادلة للأسهم التي تم منحها بتاريخ الشراء وهو ما يسمى نموذج تاريخ التسوية أو العملية.

4- العمليات التي تتم مع العاملين

-يتم عادة قياس العمليات التي تتم مع العاملين "باستخدام نموذج تاريخ المنح"، أي أن العملية تسجل بالقيمة العادلة لأداة حقوق الملكية في التاريخ الأصلي الذي منحت فيه. بينما تقاس العمليات من غير العاملين باستخدام "نموذج تاريخ الخدمة" أي تسجل العمليات بالقيمة العادلة للسلع والخدمات التي تم استلامها به.

-عندما تكون المكافأة أو الحوافز الممنوحة للعاملين متعلقة بشروط يتم الوفاء بها مستقبلا، فإنه يجب الاعتراف بتكلفتها كمصروف على مدار الفترات التي تستوفي خلالها هذه الشروط ويسجل في الجانب الدائن لحقوق الملكية.

-يجب على المنشأة تحديد خيارات السياسة المحاسبية المتبعة لتحديد القيمة العادلة لخيارات الأسهم من خلال نماذج تسعير الخيارات، ويطلب من المنشأة معاملة الانتقال من نموذج تسعير إلى آخر كتغير في التقديرات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم(8).

متطلبات الإفصاح

يتطلب هذا المعيار إفصاحات مختلفة تندرج ضمن مايلي:

- تقديم معلومات تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم طبيعة ومدى المعاملات القائمة خلال الفترة والتي تتم من خلال الأسهم.
- معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة عند شراء بضاعة أو الحصول على خدمات مقابل الأسهم أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي منحت خلال الفترة.
- معلومات تبين أثر المصاريف المدفوعة والمتعلقة بالعمليات التي تتم على أساس الأسهم على بيان الدخل.